ظاهرة الهجرة الريفية، وأسباب انتشارها، وآثارها

أ. نزعي فاطمة أ.هاشمي الطيب
جامعة سعيدة

مقدمة:

تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، فمنذ أقدم عصور التاريخ والمجتمعات الإنسانية تتعرض لتيارات متتالية من الهجرة يقوم بها الناس – أفراد وجماعات- لأوقات محددة أو بصورة دائمة، ولكن تغيرت ظاهرة الهجرة في الوقت الحاضر من حيث حجمها ومن حيث سرعتها، ولذا ازداد اهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والسياسة والمنظمات الدولية وغير الدولية بدراسة مختلف المسائل المتصلة بالهجرة، فأصبحت ظاهرة عالمية، حتى ذهب أحد الباحثين في تنبؤه إلى ظهور فرع جديد لعلم الاقتصاد يطلق عليه علم اقتصاد الهجرة[1].

ويهدف هذا البحث إلى كشف حقيقة نوع من أنواع الهجرة، وهي الهجرة من الريف إلى المدن والتي تعتبر أكثر أنواع الهجرة وضوحا وأهمية وخصوصا في الدول النامية وبالأخص الدول العربية، وعليه قسمنا البحث إلى ثلاث مباحث وخاتمة وهي كالتالي:

المبحث الأول: المدخل النظري للهجرة(مفهومها، الاتجاهات النظرية في دراستها، أنواعها)

المبحث الثاني: حجم الهجرة الريفية الحضرية في دول العالم

المبحث الثالث: عوامل(أسباب) الهجرة الريفية الحضرية ونتائجها(آثارها)

نقد وتقييم

خاتمة

المبحث الأول: المدخل النظري للهجرة(مفهومها، الاتجاهات النظرية في دراستها، أنواعها)

المطلب الأول: مفهوم الهجرة:

الهجرة في اللغة العربية يقابلها مصطلحات ثلاث مجتمعة في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح Migration ومصطلح EmigrationومصطلحImmigration، ونشير إلى أن مصطلح:

- ✓ Migration: يشير إلى عملية التروح أو الانتقال أو الحركة المستهدفة لظاهرة التروح الريفي.
- ✓ Emigration: يشير إلى عملية التروح في علاقتها بالسكان الأصليين.
- ✓ Immigration:إنه يشير إلى مسمى هذه الحركة أو التروح عن وصولها إلى الموطن المضيف.
- ✓ الهجرة عبارة عن عملية الحركة والانتقال من منطقة إلى أخرى لتحسين وضع المهاجر الاقتصادي أو العلمي أو هربا من ظروف مناخية أو ضغوط اجتماعية تحدث نوعا من عدم الارتياح لشعور الفرد بالعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية، وتعني الهجرة من الناحية اللغوية، وبشكل عام، الخروج من بلد لآخر ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل ظلم ظالم لا يعرف الرحمة، أو المغادرة إلى أرض ثانية، طلباً للأمن والعدل و العيش[2].

وجاء في لسان العرب أن الهجرة هي الخروج من الأرض إلى أرض، وقال الأزهري: وأصل المهاجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن[3]. وتعرّف اصطلاحا على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة أو من بيئة إلى أخرى من أجل الاستقرار وهذا التغيير لا يقتصر على السكان فقط بل يشمل المهن كذلك[4]، إضافة إلى قطعه علاقاته وروابطه الاجتماعية

القديمة وتأسيس علاقات وروابط جديدة[5]، وتعرّف أيضا على أنها: الانتقال والسير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون، أي أنه يتمثل بشكل واضح في شدة الحراك الجغرافي للإنسان الريفي[6].

وقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة، فالجغرافيون يعتبروها ظاهرة جغرافية متعلقة بالسكان وتعني انتقال السكان أو نزوحهم من مكان إلى مكان آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى، لكنهم لم يهتموا بدراسة الكثير حول من هم المهاجرون أو سبب هجرتهم أو نتائج الهجرة وإنما كان تركيزهم على الأنماط المكانية واتجاهات الحركة، إلا أن المعاصرين منهم بدؤوا ينظرون إلى أكثر من المعايير الاقتصادية مثل حجم مجتمعات أو مناطق المنشأ والمهجر بالإضافة إلى تدرج الهجرة وحدوثها على مراحل، والنظر أيضا إلى الفرص الاقتصادية ومقادير استثمار الحكومات من أجل إعادة توزيع السكان[7]، أما علماء الاقتصاد فكان تركيزهم الطبيعي على العوامل الاقتصادية المؤثرة على الهجرة، وقد كان تركيزهم بصورة خاصة على عوامل الأجور والدخل ومعدل البطالة، وقد ركز الاقتصاديون حديثا على العوامل الجزئية المؤثرة على قرار الهجرة مركزين في نفس الوقت على العمر والجنس والتعليم ووجود الأقارب مما دعا هؤلاء الاقتصاديين إلى ادّعائهم بمغادرة الاتجاه الكلاسيكي المستحدث الذي يركز على العوامل الاقتصادية فقط ويطلقون على أنفسهم أنهم أصحاب منهج الاقتصاديات الجديدة لدراسة الهجرة. أما علماء الأنثروبولوجيا فيهتمون بالجوانب الثقافية وخاصة في المجتمعات الهامشية المعزولة، كما يهتمون بالهجرة الدولية ولا يهتمون كثيرا بالهجرة الداخلية[8]، أما الأخصائيون يعتبرون أن كل حركة من خلال الحدود ما عدا حركات السياحة تدخل في إحصاءات الهجرة إذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر تعتبر هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة، أما علماء الاجتماع يعتبرونها انتقال الأفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد والسبب الأساسي دائما هو رغبة الإنسان في تحسين حاله ومستوى معيشته، وقد قاموا بدراسة الجانب الطبقي الاجتماعي لعملية الهجرة، كما اهتموا بعملية المنافسة بين الجماعات المهاجرة في موطنها الجديد بالإضافة إلى تأثير الهجرة على النظم والبنيات الاجتماعية والحضرية، وركّزوا على متغيرات عديدة منها الديموغرافية مثل العمر والنوع والتعليم والعنصر وحجم الوحدة المعيشية وتركيبها، ومنها العوامل الجغرافية مثل المسافة بين الموطن الأصلي والمهجر، ومنها عوامل نفسية اجتماعية مثل الرغبة في الحياة المريحة الرغدة والمستوى الطموحي لتحسين الدخل والمكانة الاقتصادية والقرب من الأصدقاء والأقارب، ومنها العوامل الاقتصادية مثل الدخل والحيازة والملكية[9].

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة الهجرة:

يرجع التنظير في دراسة الهجرة إلى عهد رافنشتاين(Ravenstein)في ثمانينات القرن التاسع عشر على الأقل، ثم ظهرت من بعده العديد من الاتجاهات النظرية لتفسير ودراسة ظاهرة الهجرة، وسنذكر بعضا منها بدون شرح[10]، على سبيل المعرفة، منها قوانين رافنشتاين، وهو أول من وضع قوانين الهجرة من الأرياف إلى المدن عام 1889 في مقاله المعنون(Law of migration)، ونظرية لي(Lee) للهجرة عام1966، ونظرية الهجرة في ظل نموذج الاقتصاد المزدوج لآرثر لويس(A.lewis) عام1954، ونظرية جان ستاد للاستثمار الإنساني عام 1962، ونظرية ميشيل تودارو(M.Todaro) للهجرة الريفية الحضرية، وهي من أكثر النظريات تأثيرا وشهرة في تفسير الهجرة، ثم جاءت النظريات الحديثة للهجرة، خروجا على مدخل الاقتصاد الكلاسيكي المستحدث، كنظرية ستارك (1978-1991)، ونظرية الهجرة الريفية الحضرية كنظام اجتماعي متشابك لمابوجونج(Mabogunje)عام 1970.

المطلب الثالث: أنواعها:

هناك أنواع من الهجرة، حيث تصنّف إلى عدة تصنيفات، وذلك تبعا لاختلاف المعايير المستخدمة للتصنيف، فهناك هجرة داخلية وخارجية، وهجرة اختيارية وإجبارية، وهجرة دائمة ومؤقتة، وهجرة فرية وجماعية، وسنحاول تحديد كل مفهوم من هذه المفاهيم باختصار.

1- الهجرة الداخلية والخارجية: نقصد بالهجرة الداخلية هي انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى وذلك داخل حدود الدولة، وتضم الهجرة من الريف إلى المدينة والهجرة بين المدن وبين الأرياف وحتى الهجرة من المدينة إلى الريف، وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى، أما الهجرة الخارجية تتم خارج حدود الدولة، وقد تتم هذه الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل، ويطلق عليها الهجرة الدولية.

2- الهجرة الاختيارية والإجبارية: أما الاختيارية فهي التي يختار الفرد أو الجماعة مكان هجرته بنفسه حسب ظروفه سعيا وراء عيش أفضل، والهجرة الإجبارية هي التي لا يختار فيها الفرد مكان هجرتهن وإنما يكره إليها إجبارا، كتهجير اليهود للفلسطينيين من أراضيهم، ونقل الملايين من سكان أفريقيا للعمل في المزارع التي أنشأها الأوروبيون في العالم الجديد، وما حدث في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي، عندما أجبر هذا الأخير الجزائريين لنقلهم للقتال ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية عام 1945، وكحالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم.

3- الهجرة الدائمة والمؤقتة: فالهجرة الدائمة هي التي يبتعد الفرد عن موطنه الأصلي لفترات طويلة مع احتمال العودة إليها، أما المؤقتة فهي التي تشهد حركة جغرافية طلبا للعمل بعيدين عن أسرهم بمسافات بعيدة لا تمكنهم من العودة إليها يوميا، ويعودون إليها أسبوعيا أو شهريا، أو أكثر من ذلك[11]، وهذا التعريف لم يشر إلى الفترة الزمنية التي يقضيها المهاجر في هذه الوضعية، إلا أن الأبحاث أظهرت بأنها تمتد إلى أكثر من عشر سنوات....، وترتبط الهجرة المؤقتة بأعمال غير زراعية وتختلف درجة تركّزها من قطاع إلى آخر حسب طبيعة العمل التي تميز كل واحد عن الآخر، أما الهجرة الموسمية فهي مرتبطة بالعمل الزراعي[12].

4- الهجرة الفردية والجماعية: الهجرة الفردية تعني أنها قرار يتخذه الفرد تبعا لمصلحته، ويكون لفعل المجتمع في هذه الحالة دور ثانوي يأخذه الفرد في قراره، ويكون أيضا مقدّرا بالفرد نفسه، أما الهجرة الجماعية فتعني ذلك أن قرار الهجرة يتخذه المجتمع بمؤسساته وخاصة المؤسسة الحكومية والاقتصادية والتعليمية بصفة خاصة، وأن تكون عنصرا من عناصر التنمية والحداثة التي يسعى إليها المجتمع في قراراته، وبالتالي سيقوم المجتمع في هذه الحالة بتحريك سكانه ونشرهم في بقاعه المختلفة لغرض الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمادية كنشاط من أنشطة التنمية[13].

5- الهجرة الريفية والهجرة الزراعية: قد أشار الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن أشنهو إلى أن هناك فرق بين الهجرة الزارعية والهجرة الريفية، فالأولى تعني:((انتقال العمال وعائلاتهم من النشاطات الزراعية إلى النشاطات غير الزراعية في منطقة ريفية، وتكون الهجرة الزراعية جزئية عندما يستمر العمال في العمل داخل الوحدات الإنتاجية الزراعية في نفس الوقت الذي يمارسون فيه نشاطا مأجورا آخر مباشرة أو بواسطة أحد أفراد العائلة المقيمين معهم...وتصبح الهجرة الزراعية تامة حينما يترك العمال نهائيا العمل في الأرض مع بقائهم في الريف))[14]، أما الهجرة الريفية فهي نوع من أنواع

الهجرة الداخلية، وهي الهجرة من الريف إلى المدينة، وعرّفها أيضا بن أشهنو أنها تعني((التخلّي التام عن كل نشاط زراعي فضلا عن قيام العمال بالتالي بتغيير المحيط))[15].

وتعتبر هذه الأخيرة أكثر أنواع الهجرة وضوحا وأهمية خصوصا في الدول النامية، كما تعد من أصعب المشاكل والتحديات التي تواجهها هذه الدول. لأن المعطيات تشير أن معدلات الهجرة الريفية زاد نطاقها بشكل كبير في العقود الأخيرة، وقد تكون من ريف إلى ريف، وهي أكثر شيوعا في البلدان التي يعيش معظم سكانها في الريف كتنزانيا في أفريقيا والبرازيل والهند وباكستان في آسيا، وتكون هذه الهجرة هربا من بيئتهم الريفية المتدهورة، وتؤدي هذه الهجرة إلى وقوع ضغوط على البيئات الريفية الهشّة[16]، أو من ريف إلى مدينة داخل نفس البلد، وقد ظهرت هذا النوع من الهجرة في الدول المتقدمة بعد أعقاب الثورة الصناعية، ثم وصلت مرحلة الاستقرار، بل تشهد الآن هجرة عكسية من المدن إلى الريف(الهجرة الحضرية الريفية)، كان السبب وراء هذا النوع من الهجرة زيادة الإنتاجية الزراعية الذي يدفع الفلاحين باتجاه المدن، إلا أن هذه الظاهرة في الدول النامية لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، والسبب وراءها هو تفضيل البؤس في المدينة على البؤس في الريف.

المبحث الثاني: حجم الهجرة الريفية الحضرية في دول العالم:

المطلب الأول: حجم الهجرة الريفية الحضرية في الدول المتقدمة والدول النامية

لقد شهد القرن العشرون انتقالا مكثفا لسكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ويسمّى هذا القرن قرن "الثورة الحضرية"، حيث لم يتوقف التزوح الريف نحو المدن منذ 1920 إلى يومنا هذا، وهذا ما تؤكده الإحصاءات حول الهجرة الريفية، ففي خمسين سنة التي مضت من 1950 إلى 1995 تضاعف عدد السكان المدن أكثر من ثلاث مرات، حيث ازداد بمقدار 1,86 مليار شخص، أي وصل إلى ما يقرب 2,6 مليار نسمة عام 1995، وفي المناطق المتقدمة ازداد سكان المدن مرتين تقريبا، من 449 مليون إلى 875 مليون، وفي البلدان النامية تضاعف أكثر من ست مرات حيث ازداد من 275 مليون إلى 1,709 مليار[17]، وفي غضون ستون عاما فقط ازداد سكان مدن العالم النامي عشرة أضعاف، من حوالي 100 مليون في عام 1920 إلى ما يقارب المليار نسمة في عام 1980، وفي الوقت نفسه ازداد سكان أريافه أكثر من مرتين[18]، وقد كانت التقديرات والتوقعات في السابق تشير إلى أن نسبة الحضر في تزايد مستمر، فمثلا كانت توقعات لعام 1984 أن نسبة سكان الريف سينخفض عام 2000 إلى53%، وأيضا كان هناك توقع أن تزيد نسبة الحضر على 50% قبيل عام 2010[19]، وفعلا إن نسبة سكان الحضر ترتفع باستمرار على حساب نسبة سكان الريف، إذ انخفضت نسبة سكان الريف من 66% عام 1960 إلى 53% عام 2000[20]، ويشير تقرير البنك الدولي لعام 2008 أنه زاد تدفق المهاجرين من الريف إلى حوالي 20 مليون شخص سنويا في الفترة بين 2000 و2005، ليصل معدلها السنوي إلى 1,25%، وزادت تدفقات المهاجرين بشكل ثابت بنسب 8 و0,7% من إجمالي عدد سكان الريف في الاقتصاديات التي شهدت تحولات اقتصادية والاقتصاديات الزراعية على الترتيب[21]، ويشير التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل) ومنظمة الصحة العالمية بعنوان" المدن الخفية" أن غالبية سكان العالم يعيش في المدن، وهذه النسبة آخذة في الازدياد، حيث كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق حضرية عام 1990 أقل من 4 من بين كل10 أشخاص، وأصبح في عام2010 أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في مدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة بحلول عام 2050 لتصل إلى 7 من بين كل 10 أشخاص، علما بأن سكان الحضر يتزايدون بنحو 60 مليون نسمة كل عام[22]، وتشير البيانات الإحصائية الحديثة والتقديرات المتوقعة إلى أن الزيادة في عدد

ظاهرة الهجرة الريفية، وأسباب انتشارها، وآثارها

سكان المدن بين 1970-2020 ستكون كلها تقريبا في البلدان النامية(الأقل نمو)[23]. وفي تقرير الأمم المتحدة أكد أنه في عام 2025 سيكون أكثر من 4,1 مليار نسمة، أي ما يقرب 88% من السكان في المدن سوف يقيمون في المناطق الأقل نموا، وهذا يعني زيادة تصل إلى ما يقرب 178% أو 1,8 مليار ساكن حضري جديد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[24]، وستبلغ نسبة سكان الحضر في العالم إلى 60% في عام 2030 طبقا لأحدث إحصائيات الأمم المتحدة[25].

وقد لوحظ في غالبية الدول بأن تزايد عدد سكانها يترافق دوما مع تزايد عدد سكان المدن، (أي نسبة الحَضَر) من جهة، وتناقص نسبة القرويين من جهة أخرى[26]، وهذا ما تؤكده إحصائيات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالسكان[27]، وتختلف معدلات الهجرة الريفية بين مختلف مناطق العالم، حيث يقل معدل نمو الهجرة إلى الحضر عن 1% لكل سنة في أكبر مدن العالم المتقدم(طوكيو/نيويورك)، بينما تصل إلى 6% في بعض دول أفريقية متضمنة(نيروبي/لاجوس/أكرا)، وفي بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية يتراوح معدل النمو بين 4 و5 % [28]، والجدولين التاليين يبينان تطور سكان ومعدل نمو الحضر في المناطق الرئيسية في العالم بين 1950-2025:

الجدول01: سكان الحضر في المناطق الرئيسية في العالم بين 1950-2025(بالمليون)

الأقاليم	1950	1960	1970	1980	1995	2000	2025 (متوقع)
العالم	724	1012	1352	1807	2584	3208	5065
الدول المتقدمة	449	573	698	834	875	965	1090
الدول الأقل نموا	275	439	654	972	1709	2101	4025
أفريقيا	32	50	83	133	250	331	804
أمريكا اللاتينية	68	107	162	241	358	431	601
آسيا	218	342	407	596	1101	1291	2615

المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سالف الذكر، ص 347.

الجدول02: معدلات النمو الحضري والنسبة المئوية للحضر 1975، 1995، 2025، الوحدة: (%)

المنطقة	معدل النمو الحضري1990-1995	النسبة المئوية للحضر		
		1975	1995	2025
أفريقيا	4,4	25	34	55
أمريكا الجنوبية	2,5	64	78	88
آسيا	3,3	25	35	55
أوروبا	0,6	67	74	83

المصدر:ميشيل تودارو، التوسع الحضري، والبطالة، والهجرة في أفريقيا، النظرية والسياسات، 1997، ص 09.

وفي أوروبا، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت هناك كثافة سكانية عالية في المناطق الريفية، ثم بدأت تتحرك نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية وإلى العالم الجديد(كندا والولايات المتحدة، وأستراليا)، ومن بين هذه الدول المتقدمة: إيطاليا وألمانيا وايرلندا التي حدثت فيها المجاعة، وانخفضت الفرص الاقتصادية في المناطق الصناعية الحضرية مما دفع العمالة غير الماهرة من المناطق الريفية لتتجه نحو الدول نادرة العمالة في كل من أمريكا الشمالية(كندا والولايات المتحدة) وأستراليا، وقد كان لهذه العمالة أثر في تدعيم اقتصاديات العامل الجديد وأستراليا، وقد قال الاقتصادي برنيلي توماس عن

ظاهرة الهجرة الريفية، وأسباب انتشارها، وآثارها

هذه الظاهرة:((مساهمات الدول الأوروبية في الهجرة المتجهة إلى العامل الجديد وأستراليا كانت كبيرة وساهمت في تدعيم اقتصاديات تلك الدول، حيث كانت الهجرة 1,2 مليون من ايرلندا، وما يقرب من مليون من ألمانيا تدفقوا بين عامي 1847-1855، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف مليون من الدول الاسكندينافية وأكثر من مليون ألماني بين عامي 1880-1885، فضلا عن 1,75 مليون من إيطاليا بين عامي 1898-1907))[29]، كما سجل ارتفاع نسبة الحَضَر في العديد من البلدان وخاصة في إفريقيا بتعقيداتٍ أكبر في عمليات التموين بالغذاء، والأخطر من ذلك، في حدوث تغييرات عميقة على الأنماط الاستهلاكية، فأسلوب العيش في المدينة يختلف كثيرا عما هو عليه في الريف، وتزايد عدد سكان المدن أدى إلى تراجع استهلاك بعض الأغذية التقليدية، إلى تغيير طرق تحضير الغذاء، إلى تزايد وتيرة الغذاء خارج البيت وإلى ازدياد الطلب على عدد من الحبوب وخاصة على القمح في إفريقيا وعلى الأرز في آسيا[30]، وتشكل الهجرة من الريف إلى الريف ومن الريف إلى المدينة أهم أنواع الهجرة في إثيوبيا وغانا اللتان حافظتا على الطابع الريفي، وفي عام1994 كان 45% من سكان إثيوبيا من المهاجرين الجدد أو القدامى الوافدين من المدن الأخرى(43%)، وفي غانا كان 49% من سكان المدن في عام1998 من المهاجرين حيث كان معظمهم قادم من المدن الأخرى(70%)[31]. ونتج عن ذلك في البلدان التي ليس بمقدور إنتاجها الغذائي مواكبة تزايد الطلب تفاقم للتبعية الغذائية وتزايد حالات سوء التغذية وارتفاع عدد المصابين بأمراضٍ ناجمة عنه (كالسكري، بعض أمراض القلب والسمنة المفرطة وغيرها).

المطلب الثاني: الهجرة الريفية في الوطن العربي:

تشكل موطناً لما مجموعه 357 مليون نسمة وفقاً لبيانات عام2010، فضلاً عن اعتبارها إحدى أكثر المناطق تحضراً في العالم، وذلك في ظل تسجيل ما نسبته 56% من إجمالي سكانها ممن يعيشون في المدن[32]، أي يتزايد بمعدل وسطي يبلغ 5%، مقابل 0,9% للزراعيين، وهذا التفاوت بين المعدلين دلالة واضحة على معدلات النزوح المرتفعة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى[33]، وتراجعت نسبة سكان الريف إلى إجمالي عدد السكان من 48,6% عام1995 إلى 44,5% عام2004[34]، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أنه في عام 1970، كان 38% من السكان العرب من الحضر، وارتفعت هذه النسبة إلى55% في عام2005، وقد تتجاوز60% بحلول عام2020[35]، وتتباين نسب تزايد سكان المدن من إقليم لآخر ومن بلد لأخر، فقد تضاعف عدد سكان مُدن دول شمال إفريقيا في جيلٍ واحدٍ بأربع مرات ليمر من20مليون إلى130مليون نسمة وتراجعت نسبة القرويين بأكثر من30% [36]، ففي الجزائر مثلا، الفترة ما بين 1966-1973 تزايد سكان الحضر بنسبة5,6% مقابل 2% لسكان الريف، مما جعلها تتسم بالنسبة الكبيرة لسكان المدن، أي 40% من السكان يعيشون في المدن وأشباه المدن(البلديات)، وهذا ما أدى إلى عدم التوازن بين الريف والمدن، وفي المغرب تضاعف عدد سكان المدن 13 مرة خلال الفترة 1900- 1960، في حين تضاعف عدد سكان الريف 3 مرات فقط في نفس الفترة[37]، وعلى الرغم من أن التركيبة السكانية هي في تراجع دائم لصالح سكان المدن، إلا أنه قد لوحظ أن للظروف الأمنية الخاصة التي تمر بها بعض الدول العربية تزايد نسبة سكان الأرياف في السنوات الأخيرة ولو بشكل طفيف، وربما يعود ذلك لافتقاد الأمن في بعض المدن المعنية، العراق مثلا، كانت نسبة سكان الأرياف في عام2003 نحو28,7% ثم أصبحت في عام 2005 بعد الاحتلال الأمريكي33%، وفي فلسطين ارتفعت من 27,83% إلى 28%، وفي الصومال ارتفعت من 52% إلى 60%، السودان ارتفعت من 62,4% إلى 63,8%، في حين ترتفع في اليمن إلى أكثر من 71% من السكان، وتتراوح هذه النسبة بين40 -58% في مصر، موريتانيا، المغرب، سوريا والجزائر، عكس منطقة الخليج التي تشهد أسرع معدلات نمو سكاني لعملية التحضر، وتتراجع فيها نسبة سكان

الأرياف إلى أدنى مستوياتها في دول الخليج، فهي أقل من1% في الكويت ونحو4,2% في الإمارات عام 2005[38]، ووصلت نسبة التحضر في المملكة العربية السعودية عام 2004 نحو 82%، واستحوذت المناطق الثلاث الرئيسة(الرياض، مكة المكرمة، الشرقية) على نحو 65% من سكان المملكة، مما أدى إلى حدوث تباين إقليمي في التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية والخدمية بين مناطق المملكة من جهة وبين مدن وقرى المنطقة الواحدة[39]. نفس الحالة بالنسبة لدول الجنوب العربي(جزر القمر، جيبوتي، الصومال، السودان، اليمن)، إذ تشهد وتيرة أسرع لعملية التحضر[40]، ويؤكد عليه تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2007، أن سكان المدن في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتزايدون بمعدلات أعلى بكثير من معدلات تزايد سكان الريف، ففي اليمن مثلاً تضاعف عدد سكان المدن ثلاث مرات تقريباً في الفترة من 1975-1998، إذ ارتفعت نسبتهم من 11,4% إلى 31,4%، وعرفت العاصمة صنعاء معدل زيادة سكانية قدره 8% بين 1985-1995، وفي مصر بلغ عدد سكان القاهرة الكبرى 24 مليون نسمة في أوائل القرن بفعل الهجرة، إلا أن الهجرة من الحضر إلى الحضر هي التي تهيمن على تيار الهجرة الداخلية في مصر، حيث تقارب ثلثي تيارات الهجرة على مدى التعدادات الثلاثة، وتهيمن حركة الهجرة بين المحافظات الحضرية الأربع القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية على تيار الهجرة الحضرية، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول03: حجم الهجرة ونوعها في مصر في الفترة 1976- 1996

نوع الهجرة	1967		1986		1996	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حضرية- حضرية	2577959	64,3	3003054	72,9	2535864	60,4
ريفية-حضرية	984469	24,6	540933	13,1	562471	13,4
حضرية - ريفية	260295	6,5	422955	10,3	949489	22,6
ريفية-ريفية	186724	4,7	152296	3,7	147611	3,5

المصدر: أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، مرجع سابق الذكر، ص 231.

إذن ما يمكن استخلاصه هو أن تزايد حجم الهجرية الريفية الحضرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرجع إلى الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية:

الأسباب الاقتصادية: فتتمثل في: الضغط السكاني، قلة فرص العمل محلياً، صغر حجم الأراضي الزراعية، قلة القدرة الإنتاجية، استمرار الظروف المناخية غير المواتية مثل حالات الجفاف، وتوافر فرص العمل بأجور أعلى في المدن.

الأسباب غير الاقتصادية: فتشمل الحروب والنزاعات والاضطهاد السياسي[41]، وللتذكير العديد من الدراسات التي أجريت حول الهجرة الريفية في الوطن العربي تفيد أن التجارب في الهجرة الريفية تكاد تكون متشابهة، وهي توضح ما يمر به العالم العربي من تغيرات سكانية وثقافية.

وعموما أن المنطقة العربية تشهد نزوحا ريفيا متزايدا، حتى أن التوقعات تؤكد عليها، حيث تشير التوقعات إلى احتمالية نمو مجمل الكثافة السكانية بنسبة الضعف بحلول عام2050، حيث ستبلغ نسبة التحضر68% [42].

المبحث الثالث: عوامل(أسباب) الهجرة الريفية الحضرية ونتائجها(آثارها):

المطلب الأول: عوامل الهجرة الريفية الحضرية:

ظاهرة الهجرة الريفية، وأسباب انتشارها، وآثارها

تختلف أسباب الهجرة الريفية اختلافا جليا، ولكن القاسم المشترك الأكبر من هذه الدوافع والأسباب هو عدم الرضا عن بيئتهم الأصلية، مما يحفزهم للانتقال محو بيئة أخرى أكثر ملائمة كما يعتقدون. وتصنّف الأسباب على أساس عوامل تكمن في الريف المرسلة للمهاجرين وتسمى بعوامل الطرد، وعوامل تكمن في المدينة المستقبلة للمهاجرين وتسمى بعوامل الجذب. ويلعبا دورا كبيرا في التأثير المباشر على خصائص المهاجرين ونمط هجرتهم والآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على المهاجرين وأسرهم وموطنهم الأصلي، ويعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة المؤثرة، وكالتالي:

1- القوى الطاردة من الأرياف: وتتمثل في الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض وضعف قدراتها الإنتاجية، كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج وهبوط مستويات المعيشة. وانخفاض الأجر من حيث الخدمات في الريف، وضعف الخدمات العامة كالصحة والرعاية الاجتماعية، وقلة فرص العمل غير الزراعية وغياب الأنشطة القادرة على امتصاص فائض العمل، والتدهور البيئي.

2- القوى الجاذبة: وتتمثل في الارتفاع النسبي في مستويات الأجور في المناطق الحضرية، وتوفر فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العاملة في المدن، وتوفر الخدمات كفرص التعليم في المعاهد العليا والجامعات، وتوفر الرعاية الاجتماعية والصحة والمستشفيات والعيادات الصحية، والمظاهر الحضرية والاجتماعية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريف.

ومنهم من يرى أن عوامل الجذب والطرد هي عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، وهذا ما أكّده الخبير الاقتصادي "ميشيل تودارو" في نظريته، ويلخصها في خمسة مجالات هي[43]:

1- العوامل الاجتماعية: وتتمثل في رغبة المهاجرين في الهروب من القيود التقليدية التي تفرضها العلاقات الاجتماعية أو العائلية.

2- العوامل الطبيعية(العوامل البيئية): وتشمل الطقس والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والسيول، وكذلك الحروب والعنف بالريف، والجفاف والتصحر، وقد قدّر الخبير نورمان مايرز(Norman Myers) من جامعة أكسفورد أن عدد الأشخاص الذين ينتقلون من مكان إلى آخر ما يقرب 200 مليون شخص نتيجة لعوامل بيئية بحلول عام2025[44]. فمثلا في سوريا، نشأت عمليات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن بسبب حالات الجفاف والتدهور البيئي، حيث تشير التقديرات إلى هجرة ما بين 200 إلى300 ألف نسمة من المناطق الواقعة في شمال شرق البلاد إلى المدن، بينما ساهمت الكوارث الطبيعية كالفيضانات في نزوح الأفراد داخليا في كل من اليمن وجزر القمر[45]، وفي منطقة في السنغال(تامباكوندا) هاجر ما يقرب 90% من رجال تلك المنطقة ممن ينتمون للفئة العمرية 30-60 عاما بسبب تآكل التربة في أوائل التسعينات، وفي إفريقيا، تشير التقديرات إلى وجود 10 ملايين مهاجر أو نازح خلال العقدين الماضيين بسبب التدهور البيئي والتصحر أساسا، وفي منطقة دلتا إيراوادي(ماينمار) أثّر إعصار نرجس الذي ضرب في ماي2008 تأثيرا بالغا على2,4 مليون نسمة، وأدى إلى تشريد800 ألف نسمة، كما يدفع التصحر الذي يزحف على المناطق الجافة بالمكسيك ما يقرب من 600- 700ألف نسمة إلى الهجرة من هذه المناطق سنويا، وقد أطلقت المنظمة الدولية للهجرة على هؤلاء المهاجرين اسم " المهاجرين البيئيين"[46].

3- العوامل الديمغرافية: وتتمثل في انخفاض معدلات الوفيات وما يصاحبها من ارتفاع في معدلات النمو السكاني بالريف، مثلا في مصر، كانت أهم أسباب الهجرة من الريف إلي المدن هي الضغط السكاني الناشئ عن النمو السكاني السريع في الريف على الرقعة الزراعية المحدودة وتوفر فرص عمل أفضل في المدن.

4- العوامل الثقافية: وتتضمن الأمن في علاقات الأسرة الريفية الممتدة ومغريات المجتمع الحضري الحديث.

5- عوامل الاتصال: وتشمل وسائل النقل، ونظم التعليم ذات التوجه الحضري، والتأثير العصري للراديو والتلفزيون والسينما. ويعتبر الخبير الاقتصادي ميشيل تودارو(M.Todaro) هذه العوامل هي عوامل غير اقتصادية، ويؤكد أن هناك اتفاق واسع بين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين على أن الهجرة الريفية هي نتيجة لعوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، فعوامل الطرد تشمل زراعة محاصيل القوت فقط التي فيها أجور منخفضة، والجذب المتمثل في الأجور المرتفعة نسبيا في الحضر، ويرى أن هناك طرد في الاتجاه المعاكس كنتيجة للبطالة المرتفعة في الحضر[47]، فمثلا أسفرت دراسة أجريت من طرف الباحثة نور حول تيار الهجرة الريفية إلى مدينة جدة أن سبب الهجرة إلى مدينة جدة هي الظروف الاقتصادية وذلك بنسبة47%، وفي المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية الأخرى وجد أن تدهور القطاع الزراعي في الريف وتوفر فرص العمل والدخل المرتفع في المدن هي أهم أسباب الهجرة الريفية-الحضرية، وقد كانت أيضا الخدمة العسكرية أحد وسائل التعرف على المواقع الحضرية المختلفة التي كانت سببا في عدم رجوع المهاجر إلى موطنه الأصلي.

وهناك عوامل أخرى أضافها الأستاذ الدكتور نبيل جامع (المصري) كالعوامل التاريخية وهي:[48]

العوامل التاريخية: وهي تتمثل في انهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من رقّ الأرض وتوفر حرية الانتقال لهم، وسوء توزيع الملكية مما أدى إلى هجرة أهل الريف إلى المدن سعيا وراء الرزق الأوسع، والثورة الصناعية التي كانت تتطلب أيد عامة كثيرة، والثورة الصناعية وما كانت تتطلبه من أيد عاملة كثيرة، وقيام الحكومات بتنظيم المدن وتنسيق الخدمات فيها والقيام بأعمال الرعاية الاجتماعية مما جذب المهاجرين من الريف، واتخاذ المدن كمراكز إدارية وتجارية وثقافية وعمرانية ومن ثم أصبحت مهبطا لأصحاب الأعمال الخاصة، وازدياد حياة الترف والمتعة في المدن بدرجة كبيرة.

وخلاصة القول، أنه رغم تقسيم الباحثين أسباب الهجرة إلى عوامل طرد وجذب اقتصادية وغير اقتصادية، إلا أننا نستخلص عموما أن الهجرة من الريف تعود إلى المدينة إلى تراجع فرص العمل في الزراعة وإلى توافر فرص عمل حقيقية أو متخيلة في المدن، كما تعود إلى التباين في توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وقد تجاوز تدفق المهاجرين الريفيين في كثير من الأحيان قدرة معظم الاقتصاديات الحضرية على الاستيعاب مما أدى إلى ظهور قطاع غير منظم توسع في بعض البلدان توسعا كبيرا من حيث العمل غير الزراعي والدخل الوطني.

المطلب الثاني: آثار(نتائج) الهجرة الريفية:

الهجرة عملية اجتماعية، لها آثار واضحة على أكثر من صعيد، أي آثارها على المجتمع المهاجر منه(الريف) والمهاجر إليه(المدينة)، بالإضافة إلى آثارها على المهاجر نفسه وأسرته[49]، ويغلب على هذه الآثار الطابع السلبي[50]، كما لها نتائج في حجم السكان وتوزيعهم وتركيبتهم ونموهم، وتتحدد ملامح تغير حجم السكان في اتجاهين عكسيين، يتمثل أحدهما في زيادة سكان المدن المستقبلة أو مناطق الاستيطان البشري، ويتمثل الآخر في تناقص السكان في مناطق الهجرة المغادرة(الريف)، وهكذا تبرز مشكلة التغير في البناء السكاني، حيث يختل التركيب من حيث العمر والنوع والمهنة والطبقة والمستوى التعليمي، وهذا تبعا لخصائص المهاجرين. وفي هذا الإطار فان معظم الدراسات التي تناولت الآثار الناجمة عن الهجرة الريفية-الحضرية أوضحت أن نسبة الأمية تقل بين المهاجرين ومعظمهم من الذكور في الفئات العمرية الوسيطة الأمر الذي يؤكد انتقائية الهجرة الريفية-الحضرية، وفي وصف دقيق لآثار الهجرة الريفية-الحضرية في قرية سيناي(Sinai) بالإكوادور أشار الخبيرين(Bates and Rudel) سنة 2004 أن الهجرة حولت القرية إلى قرية من النساء حيث هاجر معظم الذكور القادرين على العمل، وفي جمهورية مصر العربية أوضح إسماعيل سنة2003 أن الهجرة الريفية-الحضرية

أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المدن مما أدى إلى زيادة الضغط على المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية من تعليم ونقل وإسكان واستهلاك كهرباء ومياه[51].

أولا: أثر الهجرة على المهاجر وأسرته: إن الهجرة تعتبر إحدى العمليات الأساسية التي تؤدي إلى التفكك الأسري، واختلال العلاقات بين أفراد الأسرة، وانهيار الروابط الأسرية التقليدية، حيث أن هجرة الرجال تؤدي زيادة عدد الأمهات المهجورات، فقد توصلت عدة دراسات ميدانية إلى أن غياب الزوج كان سببا في تعرّض الزوجة للطمع فيها كأنثى، ودلت إحصائيات في الإقليم الشمالي للسودان أن من بين500 حالة طلاق كان 40% تم الطلاق فيها(خشية الفتنة) وذلك بسبب ارتفاع نسبة الهجرة من هذا الإقليم[52]. ويعتبر ابتعاده عن أسرته ومجتمعه الأصلي الذي نشأ فيه وتأثر بعاداته وتقاليده من أهم مشكلات يواجهها خاصة في الفترات الأولى من هجرته، لذا فإن ابتعاده يسبب له صراعات ومشاكل اجتماعية ونفسية تؤثر على علاقاته الاجتماعية وعلى كفاءته الإنتاجية، فانتقاله من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي والخدمي من شأنه أن يسبب له صدمة ثقافية لانتقاله إلى وسط ثقافي جديد، ونظرا للفروق القائمة بيت الريف والحضر تزداد خطورة الصدمة الثقافية في طبائع وعادات وطرق معيشة المهاجرين الريفيين إبّان تكيّفهم مع أساليب الحياة الحضرية، فالمهاجر الريفي لا يستطيع أن ينزع نفسه نزعا من الإطار المرجعي[53]، ويصعب على المهاجرين الريفيين استيعاب المفاهيم الجديدة التي يراد من المهاجر استيعابها مثل التكيّف مع نظام العمل في المصانع وصرامة نظمها، وقساوة مشرفي العمال وجبروتهم، وطاعة الرؤساء واللوائح والمواظبة[54]، كما تؤدي الهجرة إلى زيادة أعباء الأسرة الريفية على عاتق المرأة الريفية، أو ما أطلق على تسميته " تأنيث الأسر الريفية"، بحيث أن المرأة الريفية عند غياب زوجها المهاجر فإنها تقوم بمعظم الأعمال التي كان يباشرها.

ثانيا: أثر الهجرة على الريف: الهجرة الريفية معناه استنزاف الموارد البشرية من الريف نحو المدن، وخاصة اليد العاملة الماهرة والمدرّبة والكفؤة التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الريفية، والمسئولة عن إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، فالريف يطرد شباب في سن النشاط والإنتاج والعطاء، الذي يعمل في الزراعة وفي الحرف التقليدية، ويترك في ربوعه العجزة والصبية، كما أن هجرة الشباب المتعلم معناه ارتفاع معدل الأمية في الريف، فالفئة المهاجرة من الشباب المتعلم إلى المدينة والذي يفضل العمل في القطاعات الأخرى كالخدمات والصناعة والتجارة، فلو عاد إلى الريف مرة أخرى فإنه يعزف عن الزراعة بعدما ألف على العمل في الخدمات، ويمكن أن نشبّه سلبيات الهجرة الريفية بالسلبيات والخسائر التي تعانيها البلدان النامية بسبب هجرة العقول والكفاءات إلى البلدان الصناعية، كما ينجم عن الهجرة الريفية قلة اليد العاملة في بعض القطاعات الريفية مما يؤدي إلى زيادة الأجر العامل الزراعي واستخدام العمال الزراعيين من الخارج(كما حدث في الأردن والسعودية والعراق)، كذلك استيراد المزيد من التكنولوجية التي تؤدي إلى المزيد من البطالة الريفية، ومن ثم المزيد من الهجرة الريفية نحو المدن.

ثالثا: أثر الهجرة على المدينة: إن المدينة تستفيد من تلك الطاقات المنتجة المهاجرة وخاصة الماهرة والمتعلمة منها، كما أن الهجرة الريفية تؤدي إلى تكدّس أعدادا هائلة من السكان على أطراف المدينة مشكلة أنماطا من السكنات مشوّهة لصورة النسيج العمراني(البناءات الفوضوية)، وهي ظاهرة عامة في كل مجتمعات العالم الثالث ما عدا بعض دول آسيوية مثل ماليزيا وسنغافورة[55]، ففي آخر الثمانينات كان حوالي 72 شخص من كل 100 من السكان في الدول النامية يقيمون في المناطق العشوائية، ففي أفريقيا مثلا، وصل الرقم إلى 92 من كل 100 شخص[56] هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشكل آخر كان سببا لانتشار البناءات لفوضوية يقع على عاتق حكومات الدول النامية، وهو السياسات الخاطئة

للتخطيط العمراني، وعدم تطبيق القوانين الخاصة بمواصفات المساكن، حيث أن80 إلى90% من المنازل في تلك المدن غير شرعية، أي منازل غير قانونية، فمثلا، حوالي ثلثي أراضي نيروبي(عاصمة كينيا) يسكن 10% فقط من السكان بينما90% يقيمون في مساكن غير قانونية(فوضوية)، ولا يمكن إصلاحها، بسبب أن تراخيص البناء التي كانت في فترة الاستعمار كانت مستحيلة لبناء منزل قانوني بتكلفة تقل عن 3500 دولار، ويطلب القانون أيضا مما يرغب في البناء أن يكون المنزل من الممكن الوصول إليه بالسيارات، وفي مانيلاّ(عاصمة الفلبين)، 88% من السكان فقراء جدا لا يمكنهم بناء أو استئجار منزل قانوني ومن ثم فإن أقل من 12% فقط من سكان مانيلاّ يعيشون في مساكن قانونية [57]، وتؤدي الهجرة الريفية إلى اكتظاظ المدن بالسكان والطلب على الإسكان مما يؤدي إلى التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، ويؤدي إلى انتشار ظاهرة التحضر المبكر، كما أن الهجرة تستقطب المدن الكبرى، أي تتركز هذه الفئة المهاجرة في المدن الكبرى، مما يؤدي إلى عدم وجود مدن صغيرة أو متوسطة الحجم[58]، فزيادة السكان في المدن نتيجة للهجرة، معناه زيادة الطلب على الخدمات والمرافق كإمدادات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والنقل والمواصلات والتعليم والصحة والسكن...إلخ، فمثلا في القاهرة يوجد 15 مليون نسمة ولكن الخدمات والمرافق الصحية والمياه مصممة لتخدم 2 مليون نسمة فقط أي حوالي 13% فقط والباقي(87%) مناطق عشوائية خالية من كل أو معظم تلك المرافق والخدمات[59]، وهذا يؤدي بالحكومات إلى الزيادة أكثر في الإنفاق الحكومي في المدن، مما سيؤدي إلى استنزاف موارد مالية ضخمة، بدلا من أن توجه هذه الموارد إلى التنمية الريفية من أجل الحد من الهجرة، مع العلم أن معظم الحكومات تعاني عجزا ماليا، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أن الهجرة الريفية نحو المدن في الدول العربية قد أدت إلى خلق في العديد من المدن أوضاعًا معيشية غير صحية مثقلة بالازدحام وانعدام الأمن[60].

ومن آثار الهجرة الريفية على المدن أيضا، زيادة الكثافة السكانية على مستوى الوحدة السكنية، وبدوره يؤدي إلى تدهور في البيئة الحضرية جراء انتشار الأحياء المتخلفة، والنقص في الخدمات الحضرية، ولا شك أن للنمو السريع لسكان المدن آثاره البيئية، إذ إن تزايد الطلب في المدن على الغذاء والماء والطاقة والمسكن وضرورة التخلص من النفايات يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن المدينة التي يبلغ سكانها مليون نسمة تستهلك كل يوم نحو625 ألف طن من الماء و2000 طن من الأغذية و9500 طن من الوقود، بينما ينتج عنها في الوقت نفسه500 ألف طن من عوادم المياه و2000 طن من الفضلات الصلبة و950 طنا من ملوثات الهواء، وهذه الأرقام تعبر عن متوسط عالي حُسب على نحو تقريبي، مع ملاحظة أن هناك فروقا بين المدن، فمدينة نيويورك مثلا ينتج عنها ثلاثة أمثال ما ينتج عن كلكتا بالنسبة للشخص الواحد يوميا، كما أن كثافة السكان والازدحام الشديد، والافتقار إلى المياه المأمونة ونظم الصرف الصحي يؤدي إلى تشكل وانتشار الأمراض، وخاصة المعدية منها في العديد من المدن، كما لا يخفى على أحد أن انتشار المدن العشوائية معناه انتشار الجرائم والرذائل في المدن. ولا ننسى أهمية الهجرة الريفية نحو المدن كمصدر لنمو سكان الحضر في الدول النامية، والجدول التالي يبين ذلك[61]:

الجدول04: أهمية الهجرة الريفية نحو المدن كمصدر لنمو سكان الحضر في بعض الدول النامية

الدولة	الأرجنتين	البرازيل	كولومبيا	الهند	أندونيسيا	نيجيريا	الفلبين	تنزانيا	تايلاند
% النمو الحضري السنوي	2,0	4,5	4,9	3,8	4,7	7,0	4,8	7,5	8,3
% مساهمة الهجرة في هذا النمو	35	36	43	45	49	64	42	64	45

المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 350.

وجدير بالذكر أن الركود الاقتصادي في الثمانينات قد أدى إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بإقامة مرافق البنية الأساسية وصيانتها في المناطق الحضرية، كذلك ضغطت سياسات التكيّف الهيكلي على المخصصات التي ترصّد في الميزانيات للقطاعات الاجتماعية وقللت من قدرة المدن على تلبية احتياجاتها الأساسية[62]. ومن آثار الهجرة الريفية على المدن أيضا مساهمة ارتفاع معدلات البطالة في المدن، والتي كانت تعاني أصلا في أغلب الأحيان بطالة مزمنة، فهناك أفواجا ضخمة نازحة من الريف إلى الحضر هروبا من بؤس أحوال المعيشة هناك، فيزدحمون بالمدن بلا عمل منتج ويعيشون في أحزمة الفقر على ضواحي المدن، فعلى سبيل المثال، يذكر أن مدينتي القاهرة والإسكندرية ساهمت بنسبة 53% من أجمالي البطالة السافرة في المناطق الحضرية في مصر 1978، وكان تفسير الباحثين لها هو توافد الريفيين إلى هاتين المدينتين أكثر من غيرهما[63] وهذا معناه زيادة عدد الفقراء.

نقد وتقييم:

فشلت الدول المتخلفة في سياساتها للتنمية الريفية، حيث بقيت سياسة احتكار القلة للأراضي الزراعية على حساب صغار الفلاحين، وعجز القطاع الزراعي على توفير الغذاء وفرص العمل والدخل، وبالتالي لم يحدث تحسن في الريف، والتفاوت الكبير والصارخ أحيانا بين القطاع الحضري والريفي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وإن محاباة القطاع الحضري عموما على حساب الريفي، يشكّلان أهم دوافع الهجرة الريفية إلى المدن، والتي تجري بتسارع وحجم كبيرين، وبالتالي لم تتطور الحياة بالقرية على نحو كيفي في كل المستويات والجوانب، فقط ظل نمط الأسرة التقليدية ذات الحجم الكبير بلا تغيير. ولا تختلف العوامل الدافعة إلى الهجرة من الجنوب إلى الشمال، على المستوى العالمي، من حيث الجوهر، عن العوامل السابقة، فالهجرة هنا أيضا هروب من فقر وتخلف الجنوب إلى الشمال المصنّع الغني والجذّاب، وتتمثل هذه الهجرة في هجرة الأدمغة، وهذه الأخيرة تعتبر أخطر أشكال الاستنزاف الذي تتعرض له البلدان للنامية لأنها تطرد أكثر الفئات السكانية إنتاجية إلى خارج البلدان التي بذلت تكاليف كبيرة لتأهيلهم، لأن من المعروف أن الغالبية العظمى من المهاجرين تتكون من الذكور في سن العمل، كما أنها من فئات المهنة والمهارة، وفي هذا الصدد يقول المفكر الفرنسي ألفرد سوفي((إن البلدان النامية تناضل منذ عشرين سنة لمواجهة مشكلة مزيّفة هي مشكلة حدود التجارة وهي مشكلة مفهومة ومطروحة بشكل سيّئ، بينما تترك هذه البلدان استغلالا أكثر تخريبا ولكنه أقل معالجة، وهو هجرة الأدمغة، لأن قيمة الإنسان ليست مسجلة على بطاقة مثل البطاقة التي توضع على منتج ما، فإذا انتقل الإنسان ومعه بعض السلع يتعالى الصراخ والاحتجاج، ليوقف ويعاد وتصادر الأشياء، أما عندما يتعلق الأمر بالإنسان نفسه وهو ذو قيمة أعلى بكثير، فإننا لا نسمع مثل هذا الاحتجاج))[64]، وللأسف تنظر كثير من الدول النامية بعين العاطفة والرعاية في هذه الهجرة، بينما هي تحارب الهجرة الريفية، وقد قال رئيس وزراء مصر سابق((لا بد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة كهدفنا تصدير القطن والأرز، وأن نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر))[65]، وقال فرجاني معقّبا((إلى هذا الحد هان الإنسان وفات المتحدث(يقصد الوزير) أن هناك فرقا جوهريا بين البشر والسلع))[66]. وحقيقة الأمر، نرى أن هذه الحكومات العربية آخر ما تنظر إليه هي شعوبها.

الخاتمة:

خلاصة القول هي أن الهجرة الريفية إلى المدن تؤدي إلى ترييف المدن وازدياد عدد الفقراء، فهي تنجم عنها مشكلات بالنسبة للمدن والأرياف وبالنسبة للمهاجر وأسرته، لذا يتعين على الحكومات وضع حلولا إستراتيجية مناسبة لتنظيم حركة انتقال المهاجرين، ومن أهم هذه الحلول هي:

- إنشاء القرى الكبيرة والمدن الصغيرة وذلك قصد الحد من زيادة نمو المدن الكبيرة وإيجاد توازن في توزيع سكان الحضر.
- خلق قطاعات إنتاجية وخاصة الصناعات الثقيلة وبعض الأنشطة الصناعية الأخرى وتشجيعها.
- من أجل إزالة أسباب الهجرة الريفية الحضرية يجب الحد من عدم المساواة في توزيع الموارد والدخول بين سكان المناطق الريفية والحضرية، وذلك عن طريق إتباع الأسلوب المتوازن في عملية التنمية الريفية الحضرية(أي التنمية العادلة) أي تحقيق أكبر قدر ممكن من التوزيع العادل للثروة والدخول وفرص العمل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة كما يؤكد عليه خبراء التنمية.

المراجع:

1: الباحث هو عارف دليلة، في بحثه المسمى: الهجرة الداخلية والتنمية الريفية في الوطن العربي، بحث منشور في كتاب مختارات من بحوث ومناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية،عقدت في تونس 13-15 سبتمبر 1988، ونشرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت ووحدة البحوث والدراسات السكانية لجامعة الدول العربية، ص 26.

2: منذر الفضل، إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العربية، شبكة الإنترنت، موقع حلبجة، 2002/06/02، ص 01.

3: ابن منظور: لسان العرب، مادة " هجر " .

4: عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي-الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري- جامعة عنابة- ديوان المطبوعات الجامعية- قسنطينة، بدون تاريخ، ص 202.

[5]: نور محمد أبوبكر باقادر العمودي، الهجرة الريفية الحضرية-دراسة في تكيّف المهاجرين إلى مدينة جدّة، الطبعة الأولى 1994، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 09.

[6]: محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر

[7]: أ محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 245.

[8]: أ د. محمد نبيل جامع،مرجع سبق ذكره، ص245،244.

[9]: أ.د. محمد نبيل جامع، مرجع سبق ذكره ، ص 244.

[10]: نفس المرجع، ص 244-252.

[11]: محمد مخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، سبتمبر 1991، بن عكنون، الجزائر، ص62.

[12]: نفس المرجع ، ص 62.

[13]: أ.د. نبيل جامع، مرجع سبق ذكره، ص227.

[14]: عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.، ص 03.

[15]: عبد اللطيف بن أشنهو: نفس المرجع السابق، ص 04.

16: أحمد سامر الدعبوسي: التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي و دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، عمان، الأردن.

، ص 59-60.

17: ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،2006. ص 346.

18: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة(142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، أكتوبر 1989، ص 299.

[19]: سير روي كالن: عالم يفيض بسكانه– عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة (213)، سبتمبر1996، الكويت، ص 19.

[20]: أحمد سامر الدعبوسي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[21]: البنك الدولي – التنمية الريفية – ورقة عمل قطاعيةـــ إعداد مجموعة من خبراء البنك، دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري 1975، ص 283.

[22]: منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل): ملخص<<المدن الخفية>>، الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها، طُبع في اليابان وفي سويسرا، 2010، ص07.

[23]: د.محمد سليمان عبد الوهيد، أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر- دراسة مقارنة- كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ص 02.

[24]: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية . مرجع سبق ذكره، ص 346.

[25]: ديفيد .إ. بلوم و تارون خانا: الثورة الحضرية، مجلة التمويل والتنمية 2007، العدد 3، المجلد 45، ص 09.

[26]: Margat Jean et Vallée Domitille, «Démographie en Méditerranée», In OPTIONS Méditerraneenes ; Série A/n ° 31 ; 1997 ; P05.

[27] : United Nations, Department of Economic and Social Affairs / Population Division, « World population database online», disponible à l'adresse : http://un.org/esa/population/unpop.htm

[28]: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 346.

[29]: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص 183.

[30]: Delisle Hélène, « Les styles alimentaires urbains », In FOOD, NUTRITION AND AGRICULTURE, Issue n°01, FAO Corporate Document Depository, 1990 ; Rome.

[31]: فيركيل،أدوار الزراعة، ندوة حول الزراعة والهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية- الحقائق وانعكاسات السياسات- منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004، دمشق،ص 04.

[32]: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل2012)،حالة المدن العربية 2013/2012- تحديات التحول الحضري- الطبعة الثانية، ديسمبر2012، نيروبي، كينيا، ص 01.

[33]:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة،الخرطوم،2010،ص 63.

[34]: د. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 24، العدد الأول، 2008، دمشق.ص 301.

[35]: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، طبع شركة كركي للنشر 2009، بيروت، ص 03.

[36]: Bessaoud Omar ; «Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000», In Options Méditerranéennes, Série B/n°14, 1995 ; P103.

[37]: خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي-مصر والمغرب العربي- منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى 1983، بيروت، ص 226 و ص 438.

[38]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، الخرطوم، ص 25.

[39]: د.عبد الكريم خلف الهويش، النظام الريفي السعودي والإستراتيجية العمرانية الوطنية، دراسة تحليلية للتجمعات السكانية الريفية في المنطقة الشرقية، مجلة تقنية البناء، العدد الثالث والعشرون 2011، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمّام، السعودية، ص ص 36-53.

[40]: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل2012)،حالة المدن العربية 2013/2012، ص 01.

41: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو: حالة الفقر الريفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2007، ص 28،29.

[42]: الأمم المتحدة، 2013/2012، نفس المرجع السابق، ص 01.

[43]: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص24.

[44]:المنظمة الدولية للهجرة، تقرير موجز حول الهجرة وتغير المناخ والبيئة لسياسة المنظمة الدولية للهجرة الهجرة، ماي2009، ص02. www.iom.int/envmig.

[45]: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل) ومنظمة المدن العربية، 2012، حالة المدن العربية-تحديات التحول الحضري- 2012-2013، الطبعة الثانية، ديسمبر 2012، كينيا، ص 17.

46: المنظمة الدولية للهجرة، تقرير موجز حول الهجرة وتغير المناخ والبيئة لسياسة المنظمة الدولية للهجرة الهجرة، ماي2009. www.iom.int/envmig، ص 2-5(باختصار).

[47]: نفس المرجع السابق ص 25.

[48]: أ.د. نبيل جامع، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[49]: أ.د. نبيل جامع، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[50]: هناك رأي يذهب إلى أن الهجرة لها آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية(المدينة)،انظر تقرير البنك الدولي حول الزراعة من أجل التنمية2008، ص 281، وكتاب علم الاجتماع الريفي للدكتور حسين عبد الحميد رشوان، ص 264.

[51]:أ.د. محمد بن سليمان السكران، ود. صديق الطيب منير، الهجرة الريفية – الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية، جامعة الملك سعود، ص 07.

[52]: إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية- مشاكل- الآثار- السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، بيروت، ص 169.

[53]: إبراهيم بيومي مرعي وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 1983، الإسكندرية، ص 38-40.

54: إبراهيم بيومي مرعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[55]:عبد الحميد بوقصاص،تداعيات الهجرة الريفية-الحضرية والنمو الحضري في الجزائر،مجلة التواصل،العدد26،جوان2010،جامعة عنابة،ص158- 182.

[56]: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 347.

[57]: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 349-350.

[58]: مصطفى الحفناوي، الهجرة من الريف إلى المدينة(أسبابها ومشكلاتها وعلاجها)، المؤتمر العربي الثالث للإدارة المحلية(إدارة المدن العربية) 22-31 مارس 1975، عمان، ص 07.

[59]: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 347-348.

[60]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص 03.

[61]: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 350.

[62]: UNDP: Human Development Report 1990 ;Ibid ;P 97.

63: عبد سعيد عبد إسماعيل: التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2001. ، ص 211.

[64]: عارف دليلة، الهجرة الداخلية والتنمية الريفية في الوطن العربي، مرجع سابق ذكره، ص 23.

[65]: نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1984، بيروت، ص 52.

[66]: نفس المرجع ص 52.